كلمات عارية

■ شاكر الانباري
shakeralanbari@yahoo.com

طريقنا إلى الهاوية

لكل بلد في العالم نخبته، وهي تتكون عادة من المفكرين، والفنانين، والصحافيين، والمثقفين، وكبار الأكاديميين، أي من يمكن تسميتهم بحكماء البلد. هؤلاء لا ينطقون عن هوى، ولا تسحبهم المصالح الى ضفافها، لا يجاملون الساسة، والمتنفذين، والقائمين على شؤون الدولة والمجتمع. ونحن في العراق نمتلك شريحة واسعة من هذه النخبة، بعضها يعيش في الداخل وسط بؤس الواقع، وهلام ما يتجه إليه المستقبل، وبعضها يعيش في الخارج تحت وطأة الاغتراب والمنفى والحنين الى مسقط الرأس. هذه النخبة تضع البلاد تحت المجهر في المواقع الالكترونية، والصحف العربية، والعراقية، وحتى العالمية، والندوات والحوارات في الفضائيات المختلفة. ومن يستمع الى النخبة يرى الاتفاق الواضح فيما بينها، والتطابق في الرؤى حول مستقبل البلد. إننا نسير نحو الهاوية، تقول تلك النخبة خلال شهادات متشائمة عما يجري. على صعيد السياسة الخارجية ليس هناك وضوح في العلاقات مع دول الجوار، العربي خاصة، كما تفتقد الإستراتيجية الحقيقية للوشائج مع اميركا والغرب، بل وثمة تخبط في ذلك لا يعير أهمية لمصالح العراق الحقيقية. وعلى اساس هذا التخبط أجلت قمة الجامعة العربية في بغداد، وألغيت دورة الألعاب في البصرة، وقد لا يطول الزمان بإلغاء فعاليات بغداد عاصمة الثقافة العربية. وهذه مؤشرات على تغليب الرؤية الضيقة في السياسة على اهمية ان تكون للعراق علاقات متوازنة مع الجميع. الإسقاطات الذاتية للوضع الداخلي على السياسة الخارجية هي ما يحكم علاقاتنا بالشعوب العربية وحكوماتها.

وترى النخب أن هناك شحنا طائفيا مقيتا يلعب بالنار، وكأنه يريد إعادة رعب سنوات القتل على الهوية، ما ان تنسحب القوات الأميركية. وهذا يرصد عبر استخدام الورقة الطائفية في العلاقات بين الكتل السياسية، فكرة اقليم تكريت على سبيل المثال، والتهديد بانفصال الدجيل وبلد، على أساس طائفي عن المحافظة، وكأن ما يطبل له أمامنا بروفات لعزل طائفي سيبدأ عاجلا، من بغداد أولا، ثم يمتد إلى المحافظات المختلطة، ثم بعدها تنتظم الحدود الفاصلة بين طائفة وأختها، وصولا الى برّ الأمان. البرّ هو البقعة الأمينة على مصالح الطائفة التي يدير شؤونها رجالات مشبعون بالعنصرية، والحقد المذهبي، والانانية المالية والاقتصادية. وخطاب النخبة يرى ما يجري من فساد عميق، المعضلة فيه ان الساسة كلهم، برلمانيين ووزراء وأعضاء مجالس محلية ومحافظين وقضاة وإدارات مؤسسات ومدراء عامين يمقتونه كلهم، ويدينونه، ويعرفون ملفاته. لكن في النهاية الجميع يسرق الجميع، والجميع يسكت على الجميع. والهوة تزداد بين مصالح عامة الناس والطبقة المرفهة التي تستثمر في السياسة للحصول على المغانم. قيل حسب مصادر النخبة ان كراسي الوزارات، والادارات العامة، وصل سعرها في البورصة إلى ملايين الدولارات. لكل ذلك، وغيره الكثير، النخبة العراقية التي تضم مثقفين، ومفكرين، وأكاديميين، وصحافيين، داخلا وخارجا، ليست راضية عما ترتكبه الطبقة السياسية من تجاهل لأصوات الشعب، المطالبة بالديمقراطية الحقيقية، واحترام الانسان وكرامته وأساليب عيشه، ومكافحة الفساد، وايقاف المد الطائفي، والبحث عن بيئة افضل لادارة البلد بأصابع أبنائه لا بأصابع أجندات خارجية. هي لا ترغب في أن يصبح العراق ملفا على طاولة الأجندات الإقليمية، فهو من يفترض به أن يصبح محورا يدور حوله الآخرون، لا هامش لهم. هذه المهمة لا ينجزها سوى ابنائه الحكماء، ذوي الفكر المستقل، والوطني غير المذهبي، الحريص على الجميع.

شخصية في الحدث

أشواق الجاف: سنبذُل جهدنا لتعديل قانون حرية التعبير

عضو لجنة حقوق الإنسان تنتقد كثرة الجزاءات على المتظاهرين

□ بغداد / المدى-خاص

اشواق الجاف

بعد أن أدرج قانون الحريات والتظاهرات السلمية ضمن جدول أعمال مجلس النواب في ثاني جلسات الفصل التشريعي الثاني وتمت القراءة الأولى، أبدت لجنة حقوق الإنسان تحفظها واعتراضها على مجموعة من فقراته، داعية البرلمان إلى التريّث وعدم إدراجه في جدول الأعمال كي يقرأ قراءة ثانية حتى تتمكن اللجنة من تعديل بعض فقراته وعرضه على خبراء في اليونيسيف والمنظمات المعنية.

(المدى) أجرت مع عضو اللجنة النيابية اشواق الجاف حوارا سريعا بينت فيه مكامن الخلل الذي ينطوي عليه مشروع القانون المقدم من الحكومة:

× ما هي النقاط التي أبديتم تحفظكم عليها في قانون حرية التعبير؟

– حينما أدرج القانون ضمن جدول الأعمال في جلسته الثانية من هذا الفصل تفاجأنا بهذا الأمر، ولم نتوقع ان تتم قراءته بهذه السرعة، لأننا ندرك أن القانون فيه الكثير من نقاط الضعف ولدينا الكثير من الملاحظات على بعض نصوصه، ومن ضمن الملاحظات التي نراها خطيرة، الإجازة التي يجب أن تحصل عليها الجهات التي تنوي القيام بتظاهرة، اذ نرى أن الخمسة أيام التي وضعها مشروع القانون شرطا كي تتم الحصول على الموافقة طويلة، وطالبنا بتعديل الفقرة وان يكون إخطارا وليس إجازة وطالبنا أيضا بأن تكون المدة أقصاها ٤٨ ساعة كي تتكفل القوات في حماية المتظاهرين، فضلا عن وجود بعض الفقرات التي بحاجة الى إعادة نظر كتلك التي تتعلق بالغرامات والحبس نراها من النقاط المتناقضة مع الحريات التي كفلها الدستور.

× كلجنة حقوق للإنسان، كيف ستعالجون النقاط التي تحفظتم عليها؟

– من واجب اللجنة أن تبين لأعضاء مجلس النواب، وتطلعهم على مجمل الاعتراضات ومدى تقاطعها مع المواد الدستورية التي تكفل حرية التعبير، وفي حال عدم استجابة رئاسة المجلس لما نبديه سنطالب بعدم التصويت على المشروع، فاللجنة المعنية بالنظر في المشروع يجب ان تكون دقيقة في اعداد الصياغة النهائية له كونه في غاية الأهمية.

× هل الاعتراضات تقتصر على النصوص التي تنظم التظاهرات أم توجد تحفظات أخرى؟

– القانون فيه الكثير من الفقرات الروتينية وبالرغم من ذلك فأننا لا نعيب ذلك، لكن النقاط التي ذكرناها سابقا تنطوي على إجراءات تعسفية كالسجن او فرض الغرامات على الشخص الذي يتظاهر، وإن الدستور كان الحل في هذا الموضوع ولا حاجة للعقوبات الشديدة التي وضعها القانون ونطالب بخفض العقوبات سواء تلك المتعلقة بالحبس او الغرامات وأن تكون متناسبة مع الجرم المشهود، فضلا عن موضوع الإجازة.

× ما هي الخطوات القادمة للجنة كي تنتهي من معالجة النقاط السلبية للقانون؟

– توجهات لجنة حقوق الإنسان في الفترة القادمة ودورها سيكون على النحو الآتي؛ عقد جلسات موسعة يتم من خلالها دعوة الأكاديميين والمتخصصين بالإضافة إلى الاستعانة بخبرات منظمات المجتمع المدني فضلا عن اليونيسيف كي يتم التوصل الى مسودة نهائية تضمن جميع الحريات وفي الوقت نفسه نحن حريصون على ان نجعل الحريات وطلب التظاهر السلمي محافظا على امن ووحدة العراق لا بالطريقة الفوضوية.

×هل هناك تنسيق بين لجنتكم و وزارة حقوق الإنسان لمناقشة واقع السجون والمعتقلين في الخارج ؟

– قبل فترة تم تضييف وزير حقوق الإنسان داخل البرلمان واطلعنا على عمل الوزارة، وتبين ان الحكومة مهتمة بملف المعتقلين خارج العراق لاسيما في السعودية والكويت وإيران واطلعنا الوزير على الأعداد الموجودة والآلية التي تعتمدها الحكومة لحسم ملفاتهم.

× ماذا عن عتب بعض النواب على الحكومة بعدم تدخلها في إنقاذ الشاب الذي اعدم بالسعودية قبل يومين؟

–وفقا لما نمتلكه من معلومات فان المدان بارتكاب جريمة قتل، بما انه ارتكب جريمة القتل فهناك تعهدات دولية تنص على عدم امكانية التوسط او التدخل من أجل أشخاص يخترقون او يرتكبون جرائم خلال تواجدهم في تلك الدول، كما تنص على انه في حال ارتكب شخص ما جريمة في دولة خارجية فستتم معاقبته وفق قوانين الدولة التي وقعت فيها الجريمة، فبالتالي الحكومة غير ملزمة ان تتوسط لأشخاص متهمين في قضايا إرهاب او قتل".

التحالف الوطني يدعم توسيع صلاحيات المحافظات

□ بغداد / المدى

خلُص اجتماع للتحالف الوطني حضره رئيس الوزراء نوري المالكي، إلى التأكيد على التزام التحالف بتوسيع صلاحيات الحكومات المحلية وتعديل قانون مجالس المحافظات، داعيا في الوقت نفسه المحافظات إلى عدم التجاوز على الصلاحيات الحصرية للحكومة المركزية.

وقال بيان صدر عن مكتب رئيس التحالف إبراهيم الجعفري وتلقت (المدى) نسخة منه إن "التحالف أكد خلال اجتماع عقده، مساء أمس الأول، بمنزل الجعفري وبحضور رئيس الوزراء نوري المالكي وممثلي الكتل السياسية المكونة للتحالف، أكد موقفه المتضامن بتطوير صلاحيات وسلطات الإدارات المحلية بالمحافظات وتوسيع صلاحياتها في نظام لا مركزي".

وأضاف البيان أن "التحالف أكد التزامه بتفعيل صلاحيات الحكومات المحلية للمحافظات المنصوص عليها قانونيا والسعي لتوسيعها من خلال تعديل قانون مجالس المحافظات"، داعيا المحافظات إلى "عدم التجاوز على الصلاحيات الحصرية للحكومة المركزية".

وتابع البيان أن "الاجتماع ناقش الفصل التشريعي لمجلس النواب والقضايا المطروحة على الساحة والدور الفاعل الذي يقوم به التحالف في دعم الدور الرقابي والتشريعي للمجلس".

من جانبه قال النائب عن ائتلاف دولة القانون "الاجتماع ناقش الفصل التشريعي لمجلس النواب والقضايا المطروحة على الساحة والدور الفاعل الذي يقوم به التحالف في دعم الدور الرقابي والتشريعي للمجلس". وتابع المالكي في تصريح لـ(المدى) امس "ان البرلمان في الفصل التشريعي السابق لم يشرع مثل هكذا تشريعات ولذلك دعا الائتلاف الوطني إلى تشريع القوانين التي تخص البنى التحتية والانطلاق لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية وقانون النفط والغاز وقانون الأحزاب".

من اجتماعات التحالف الوطني (أرشيف)

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد أكد، في الـ١٦ من تشرين الثاني الحالي، أن الحكومة ترغب بإعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات لكن الدستور لم يذكر ذلك، وفي حين أشار إلى أن مسودة قانون مجالس المحافظات المقدمة ستمنحها صلاحيات لتكون قادرة على تنفيذ المشاريع، لفت إلى أن بعض المحافظات لم تنفذ حتى الآن سوى ٧,٥٪ من مشاريعها. كما دعت القائمة العراقية، في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١، الحكومة إلى توسيع صلاحيات المحافظات لاحتواء المطالبات بتشكيل الأقاليم، وفيما طالبت المالكي بزيارة المحافظات والإطلاع على معاناة أبنائها، حذرت من تصادم مجالس المحافظات مع الحكومة المركزية.

وتشهد الساحة السياسية في العراق، إضافة إلى الأزمات المزمنة بين قائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، أزمة جديدة تتمثل بمطالبات بعض المحافظات بإقامة أقاليم منها إعلان محافظة صلاح الدين إقليماً اقتصادياً وإدارياً منفصلاً احتجاجاً على التهميش وإجراءات الاعتقال والاجتثاث التي طالت العشرات من أبنائها، كما أعلنت القائمة العراقية في مجلس محافظة ديالى، عن تقديم ورقة عمل للحكومة المركزية تتضمن تسعة مطالب لحل المشاكل كافة داخل المحافظة، مؤكدة أن المحافظة ستعلن إقليماً في حال عدم الاستجابة، فيما لوحت محافظات الانبار ونينوى والبصرة بالمطالبة بإقامة أقاليم في حال عدم تلبية مطالبها وتحسين الخدمات المقدمة إليها.

(كتائب ثورة العشرين) يعتزم تجميد أجنحته العسكرية

كشف تنظيم "كتائب ثورة العشرين" في محافظة ديالى عن نيته تجميد جميع الأجنحة العسكرية التابعة له بعد خروج القوات الأميركية من البلاد بشكل نهائي، مؤكدا عزمه الانخراط في العملية السياسية عبر تشكيل تيار سياسي يعبر عن رأيه.

وقال مسؤول التنظيم في القطاع الشمالي لمدينة بعقوبة هاني عبد علوان الجبوري، في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قادة التنظيم عقدوا خلال الفترة الأخيرة اجتماعات موسعة لدراسة معطيات المرحلة الراهنة والمستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة حيالها"، مبينا أن "تنظيم كتائب ثورة العشرين يمتلك أجنحة عسكرية مرتبطة به كانت تقاتل المحتل، إلا أن هناك نية بتجميدها بشكل تام بعد خروج قوات الاحتلال بشكل نهائي".

حطام سيارات بفعل انفجار عبوة ناسفة... أ.ف.ب

□ بغداد / متابعة المدى

وأضاف الجبوري أن "قادة التنظيم المحليين في مدينة بعقوبة وضواحيها يعتزمون تشكيل تيار سياسي يعبر عن آرائهم في المرحلة المقبلة عبر انخراطهم بالعملية السياسية"، معتبرا إن "التنظيم هو جزء مهم من تشكيلات المقاومة الوطنية الذي حارب المحتل خلال السنوات الماضية".

ونفى الجبوري أن "يكون تنظيم كتائب ثورة العشرين قد تورط بدماء الأبرياء في محافظة ديالى"، مؤكدا "وجود قيادات وعناصر ادعوا انتماءهم للتنظيم لكنهم ينتمون إلى القاعدة".

وأوضح الجبوري أن "جزءا كبيرا من قيادات وعناصر الصحوة هم من كتائب ثورة العشرين، والتي قاتلت بشراسة تنظيم القاعدة وحلفاءه منذ عام ٢٠٠٧".

ويعد تنظيم كتائب ثورة العشرين من التنظيمات المسلحة المعروفة في المشهد الأمني بمحافظة ديالى، حيث اعتقل العديد من قياداته خلال الفترة الماضية نتيجة تورطهم بأعمال عنف وتهجير قسري ضد الأهالي، إلا أن بعضهم قتل وأصيب خلال المواجهات الشرسة مع تنظيم القاعدة.

وفي السياق ذاته أفاد مصدر في شرطة محافظة ديالى، امس الجمعة، بأن ثمانية أشخاص بينهم مطلوب بتهمة "الإرهاب" وجنائية في سلسلة عمليات أمنية نفذتها في مناطق متفرقة من المحافظة.

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة من الشرطة نفذت، صباح أمس عملية دهم وتفتيش في مناطق بعقوبة وقضاء المقدادية وناحية المنصورية اعتقلت خلالها ثمانية أشخاص بينهم مطلوبان للقضاء العراقي، أحدهما وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وتنص المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هو العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل..

وشهدت ديالى، اول من أمس الخميس، اعتقال مدير مكتب محافظ ديالى بلال خليل محمد لدى مروره بنقطة تفتيش تابعة للشرطة شمال شرق بعقوبة، فيما قتل مختار حي سكني يدعى محمد جاسم بهجوم مسلح نفذه مجهولون، وسط ناحية جلولاء، كما اعتقل ١١ شخصاً بينهم سبعة مطلوبين بتهمة "الإرهاب" في مناطق متفرقة من المحافظة، في حين اعتقل شخصان يشتبه بتورطهما في الهجوم على منزل في أطراف قرية الزهيرات، شمال شرق بعقوبة، فيما اعتقل تاجر مخدرات ضبطت بحوزته كميات من الحبوب المخدرة جنوب بعقوبة، كما عثرت قوة أمنية على مقبرة جماعية تضم رفات تسعة مدنيين أعدموا على يد القاعدة قبل أربع سنوات في أطراف قرية جلايلة قرب ناحية السلام، شرق بعقوبة. في سياق متصل أفاد مصدر في شرطة محافظة الأنبار امس، بأن قوة قادمة من بغداد اعتقلت ثمانية مدنيين شمال شرق الفلوجة. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة خاصة تابعة للجيش العراقي قادمة من بغداد نفذت، صباح أمس، عملية دهم وتفتيش في ناحية الكرمة اعتقلت خلالها ثمانية مدنيين". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوة لم تسمح للجيش العراقي المتواجد في المنطقة بمعرفة أسباب الاعتقال"، مشيراً إلى أن "القوة اقتادت المعتقلين معها"، من دون ذكر المزيد من التفاصيل. كما شهدت الأنبار، مقتل عنصر في الجيش العراقي وإصابة اثنين آخرين بهجوم مسلح استهدف نقطة تفتيش عسكرية جنوب الفلوجة. وفي الانبار أفاد مصدر شرطة أمس بأن احد عناصر الجيش العراقي قتل وأصيب اثنان آخران بهجوم مسلح استهدف نقطة تفتيش عسكرية جنوب الفلوجة. وقال المصدر في إن "مسلحين مجهولين يستقلون سيارة حديثة أطلقوا، صباح أمس، النار من أسلحة رشاشة باتجاه نقطة تفتيش تابعة للجيش العراقي في منطقة عامرية الفلوجة مما أسفر عن مقتل احد عناصرها وإصابة اثنين آخرين بجروح متفاوتة". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقا أمنيا على منطقة الحادث ونقلت الجريحين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثة القتيل إلى دائرة الطب العدلي". ومن جهة أخرى أعلن مكتب إذاعة دار السلام التابعة للحزب الإسلامي في محافظة نينوى، امس الجمعة، أن قوة عسكرية داهمت مقرا لإذاعة واعتقلت احد العاملين فيها، كما صادرت أجهزة اتصالات خاصة بها. وقال مدير مكتب إذاعة دار السلام محمد النعيمي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة من الفرقة الثانية في الجيش العراقي داهمت، في ساعة متقدمة من ليل أمس الأول، مقر الإذاعة في منطقة حي الغزلاني غرب الموصل، واعتقلت المخرج الإذاعي محمد حازم". وأضاف النعيمي أن "القوة صادرت أجهزة اتصالات خاصة بالإذاعة من دون معرفة الأسباب"، مشيراً إلى أن "القوة اقتادت المعتقل معها". وتجدر الإشارة إلى ان إذاعة دار السلام تابعة للحزب الإسلامي.

■ إلحاق الجنائية العليا بمجلس القضاء

أكد محمود الحسن عضو اللجنة القانونية، النائب عن ائتلاف دولة القانون، ان التصويت على مشروع إلغاء اعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا لا يعني إلغاء عملها بالكامل. وقال الحسن في تصريح لـ(المدى) إن "مشروع إنهاء أعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا المقرر التصويت عليه أمس الأول لا يعني انهاء أعمالها وإنما إلغاء هذه المحكمة ولكن أعمالها ستستمر على شكل هيئة جزائية واحدة وهيئة تحقيق واحدة". وأوضح "أن عمل هذه الهيئة سيرتبط بمجلس القضاء الأعلى باعتباره المرجع الاساسي لكافة الهيئات القضائية، مشيرا الى ان اعمال هذه المحكمة ستستمر بنظر الجرائم المرتكبة من قبل رموز النظام السابق حيث ان هناك هيئة تحقيق تستمر بسماع شكاوى المواطنين الضحايا ممّن ارتكبت الجرائم بحقهم من قبل النظام السابق".

■ جاهزية القوات لم تتجاوز الـ ٧٠ بالمئة

ذكر عضو لجنة الأمن والدفاع النائب قاسم الاعرجي لـ(المدى) انه "على الرغم من أن الكتل جميعها متفقة على خروج القوات الأميركية إلا أن بعضها تخوف من الرحيل النهائي بسبب عدم جاهزية القوات الأمنية بنسبة ١٠٠٪، مشيرا إلى أنه من خلال متابعة اللجنة فان الجاهزية الأمنية لم تتجاوز الـ ٧٠ ٪، مؤكدا ان هذه النسبة في تطور مستمر وان القوات قادرة على ملء الفراغ بعد الانسحاب. وأردف "أن الوضع لا يتحمل استمرار بقاء القوات الاميركية اكثر من هذا الوقت" مؤكدا "على البرلمان في الفترة القادمة أن يخصص جزءا من الميزانية للمؤسسات العسكرية كي تتمكن القوات من إلى الوصول للجاهزية التامة". وكان البرلمان أمس قد أجّل التصويت على قانون انسحاب القوات الاميركية الى ما بعد تضييف رئيس الوزراء.

■ زيارة الصدر تكريت والأنبار بعد الانسحاب

قال النائب عن كتلة الأحرار الصدرية، جواد الشهيلي ان مقتدى الصدر تلقى دعوة من وجهاء ورجال دين في محافظتي الانبار وصلاح الدين لزيارة تلك المحافظات. وتابع الشهيلي لـ(المدى) "أن الصدر وعد المحافظتين بالزيارة بعد خروج القوات الأميركية كي يحتفل معهم بالنصر" حسب وصفه.

وعن مطالبة المحافظتين بإنشاء الأقاليم أشار الشهيلي إلى أن موقف التيار الصدري كان واضحا وانه مع الدستور لكن لديه تحفظا على توقيت الإعلان، وان يكون الموقف وطنيا لا ردة فعل، وطالب الشهيلي الحكومة بإعطاء المزيد من الصلاحيات كي تعدل عن قرارها. وحول تضييف أمين بغداد والمفاجئة التي ينوي العيساوي طرحها كشف الشهيلي أن المفاجأة حسب معلوماتي هي كشف أمين بغداد لعدد وأسماء المسؤولين والوزراء في منحهم قطع أراضٍ في بغداد.